

الانتخابات في الجزائريين الهندسة الانتخابية والتعبئة السياسية ومخرجات
الجودة الديمقراطية

Elections in Algeria between electoral engineering and political mobilization

أ.د. عبد القادر عبد العالي.

قسم العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: abdelaliabk@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023-07-19 - تاريخ القبول: 2023-09-03 - تاريخ النشر: 2024-12-14

ملخص:

يهدف هذا المقال الى تحليل معطيات الانتخابات في الجزائر منذ العودة الى المسارة الانتخابي. والتي تميزت بتعديلات قانونية مست النظام الانتخابي، وأثرت على توزيع الخريطة الحزبية والانتخابية، وكان من نتائجها تراجع المشاركة الانتخابية وبداية تشكل سلوك انتخابي يقوم على الولاء للانتماءات الأولية أكثر من البرنامج الانتخابي. ورغم محاولات تشريعية لتعديل بعض المواد في القانون الانتخابي إلا أن المواسم الانتخابية اتسمت بفتور المشاركة الانتخابية وتشكل مؤسسات تشريعية كرست لهيمنة ثنائية حزبية وحزب مهيمن موالى للسلطة الحاكمة، وهو أسلوب في الهندسة الانتخابية يمكن تفسيره انطلاقا من عدة وجهات نظر تفسيرية في السياسات المقارنة تنسق مع منطق البقاء السياسي.

تنطلق الدراسة من فرضية أن الانتخابات رغم أنها شرط ضروري لاستقرار المؤسسات وقيام الديمقراطية لكنها ليست شرطا كافيا لحدوثها. ثانيا: يمكن معرفة مسار نتائجها بناء على عملية ومسار من المؤسسة يستغرق عدة عقود ومسارات تؤسس لمسارات التبعية (dependency path)، ويتطلب مواصلة في تقييم وتعديل السياسات الانتخابية

المتخذة من قبل الحكومات المتعاقبة. وتحتاج على نتيجة مركزية: أن الانتخابات في الجزائر لم تحقق التحول الديمقراطي الكامل، لكنها دفعت إلى المزيد من الإصلاحات التي طرحت المشاكل الواقعية حول التزوير الانتخابي ومحدودية الخيارات الانتخابية وانخفاض وتراجع المشاركة السياسية، سمحت للجزائر بالتحسن البطيء والطفيف في مؤشرات الديمقراطية والانتقال بها من الأنوقراطية المغلقة إلى الأنوقراطية المفتوحة. وسمحت بفتح مجال لمأسسة الاستقرار السياسي وإمكانيات دعمه عبر الانتخابات، مع بقاء التحدي المتعلق بصعوبة تحقيق تداول فعلي عبر الانتخابات العامة.

الكلمات المفتاحية: السلوك الانتخابي، الفعل الانتخابي، الهندسة الانتخابية، الجزائر، التحول الديمقراطي.

Abstract:

This article aims to analyze the electoral data in Algeria since the return to the electoral process. Which was characterized by legal amendments that affected the electoral system and affected the distribution of the party and electoral map, and one of the results was the decline in electoral participation and the beginning of the formation of electoral behavior based on loyalty to primary affiliations more than the electoral program. Despite legislative attempts to amend some articles in the electoral law, the electoral seasons were characterized by tepid electoral participation and the formation of legislative institutions dedicated to the domination of Bipartisanship and a dominant party loyal to the ruling authority, a method of electoral engineering that can be interpreted from several interpretive perspectives in comparative politics consistent with the logic of survival.

The study proceeds from the premise that elections, although they are a necessary condition for the stability of institutions and the

establishment of democracy, are not a sufficient condition for their occurrence. Second, the trajectory of its results can be identified based on a process and process of institutionalization that takes several decades and paths that establish dependency paths and requires further evaluation and adjustment of electoral policies taken by successive governments. She argues for a central conclusion: that elections in Algeria did not bring about a full democratic transition, but that they prompted further reforms that posed the real problems of electoral fraud and limited electoral options. The decline and decline in political participation allowed Algeria to improve the indicators of democratization and the transition slowly and slightly from closed to open anocracy. It allowed for the institutionalization of political stability and the possibilities of supporting it through elections, while the challenge remains that it is difficult to achieve effective deliberation through general elections.

Keywords: electoral behavior, electoral action, electoral engineering, Algeria, democratic transition.

1. مقدمة:

كان للانتخابات في الجزائر بعد سنة 1989 دور مهم في خطاب السلطة والمعارضة، باعتبارها مقياسا للتقدم في البلد ولتحقيق الديمقراطية، لأنها فعل يكسب شرعية سياسية ويسمح ببناء المؤسسات، ويعكس صورة جيدة للبلد أمام العالم بانها بلد ديمقراطي ويتحسن في مؤشرات الديمقراطية، وتكمن أهمية البحث في هذا الموضوع لمعرفة أثر مؤسسة الانتخابات على التحول الديمقراطي أو التحسن في مؤشرات الديمقراطية والأداء السياسي.

أدبيات الدراسة:

تناولت عدة أدبيات حالة الانتخاب في الجزائر والسياق الذي تتم فيه، ويمكن تقسيم هذه الأدبيات بحسب التطور الزمني للجزائر، حيث نلمس تطورات واضحة في التعامل مع الانتخابات، ويمكن أن نستعرض أهم هذه الأعمال ونقسمها إلى فئات وبحسب المراحل الزمنية:

فترة ما بعد الاستقلال إلى الثمانينيات: منذ بداية المسار الانتخابي في التسعينيات من القرن الماضي. معظم الدراسات تتجه إلى دراسة الانتخابات في الجزائر ليس باعتبارها تطورا للديمقراطية بقدر ما هي استراتيجيات للبقاء عند السلطة، وتنطلق معظم هذه الأعمال من فرضية تسلطية النظام السياسي هي التي تحدد مجمل العملية ومصيرها وجوهرها.

فترة ما بعد التعددية الحزبية سنة 1989: ولكن الدراسات اللاحقة ركزت على علاقة الانتخابات ببروز الإسلاميين وكيف أنهم يشكلون تهديدا محتملا للديمقراطية وكيف تسببوا في نشوب صراع مع المؤسسة العسكرية،

فئة خاصة من الأدبيات تمثل الاتجاه الثالث ركز على مسألة الحراك وعلاقته بالانتخابات وكيف أن هذه الأخيرة استعملت من قبل النظام السياسي لإضعاف المعارضة. وهي ترجع إلى أدبيات حديثة تركز على استراتيجيات البقاء ومقاومة النظم التسلطية للديمقراطية، وكيف أنها تلبس لبوسا ديمقراطيا وتوظف المجتمع المدني والديمقراطية. ولكن معظم هذه الأدبيات غفلت عن أثر التطور المؤسسي داخل النظام الجزائري في تحسين الديمقراطية ولو بطريقة ضعيفة، وأغفلت دور الهندسة السياسية والانتخابية في محاولة ضبط وتطوير المشاركة السياسية والانتخابية وأثر ذلك على التحول الديمقراطي المحدود.

المشكلة البحثية

السؤال المركزي الذي تطرحه الدراسة: كيف أثرت الهندسة الانتخابية على السلوك الانتخابي وأثر ذلك على التحول الديمقراطي وتحسن مؤشرات الديمقراطية؟
الفرضيات:

استراتيجية البقاء تدفع السلطة الى هندسة انتخابية للتحكم في مخرجات السلوك الانتخابي،

ولكن: كفرضية ثانية مختلفة عن الأولى مفادها:

القواعد الجديدة ذات التوجه الديمقراطي يمكن أن تحسن من مؤشرات الديمقراطية وتؤثر على طبيعة النظام السياسي.

2. مفهوم الهندسة الانتخابية ضمن السياق الجزائري

تسعى العديد من الدول وفي مناسبات عدة إلى تغيير تشريعاتها الخاصة بتنظيم الانتخابات وتنظيم الحياة الحزبية، والتي قد تثير جدلاً داخلياً حول هدفها وجدواها، يسميها بعض الباحثين بالهندسة الانتخابية، وهي مجموع السياسات والبرامج والتشريعات والقوانين والقرارات التي تعدل من قواعد إجراء العملية الانتخابية وتؤثر على استراتيجيات وخيارات الفعل الانتخابي، وتندرج ضمن الهندسة السياسية في المنظور العام، والتي قد تكون *هندسة حميدة* إذا كان من أهدافها توسيع التمثيل السياسي ومواجهة بعض الأزمات السياسية المستدامة مثل إجراء التعديلات الدستورية التي توسع من ضمانات الحقوق وتضع المزيد من القيود والصلاحيات المتميزة بين السلطات الحكومية، أو ما يسمى بالهندسة الدستورية وتصميم الدستور الملائم لوضعيات سياسية محددة. كما قد تكون الهندسة السياسية والانتخابية *غير حميدة*، إذا تم استعمالها

لأهداف خاصة وتناقض المصلحة العامة وتؤدي عن قصد إلى مخرجات تركز الأزمة أو توقع الضرر بفئات من المواطنين، وعادة ما تستعمل النظم التسلطية الهندسة السياسية والانتخابية في جانبها المتحيز أحيانا، وغير الحميد في أحيان أخرى، وعلى نطاق واسع من أجل التحكم في العملية الانتخابية وضبطها بحيث لا تخرج عن المتوقع والمربوب، بحيث تصبح العملية قابلة لتوقع نتائجها سلفا والتي تكون لصالح نخب الحكم، وضمن استراتيجيات البقاء في السلطة.

وقد طرحت بعض الدراسات تفسيرات لتوجهات الهندسة الانتخابية والسياسية، وكيف أنها تندرج ضمن مسار من الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى مواجهة الأزمات السياسية، ومواجهة الأحزاب المتطرفة وذات النزعة الانفصالية توسيع مشاركة المرأة والمجموعات المهمشة، وإدارة التنوع الاجتماعي ومأسسة التصديعات الاجتماعية والسياسية، والتخفيف من نتائج النظم الانتخابية، وإضعاف حدة الاستقطابات السياسية، والتشجيع على تقوية أحزاب مركزية وذات نزعة وطنية، وتعزيز التكامل الوطني، وحل مشكلة الائتلافات الحزبية والانتخابية، وحل مشكلة الأزمات الدستورية في الأنظمة الرئاسية. كما طرح بعض الدراسات حول الهندسة الانتخابية جدالا غير محسوب حول النمط الملائم لتقوية الديمقراطية، والذي يدور حول نمطين: النموذج الإجماعي الذي يؤيده بشدة ارندت ليهارت **Arendt Lijphart** وكتب حوله العديد من الدراسات يرجع بمقتضاه الأنظمة النسبية على نظم الأغلبية الانتخابية، والنظم البرلمانية على النظم الرئاسية، ونظم توزيع السلطة مثل الفيدرالية على النظم شديدة المركزية، في مقابل هوروفيتس الذي يخالفه الطرح والذي يميل إلى النظم الأغلبية والنظم التي تعزز من استقلالية السلطات عن بعضها مع وجود سلطة تنفيذية غير منقسمة، وأنها تناسب كل المجتمعات وتواجه المشكلة الأساسية في انقسام النخب السياسية وأثره على استقرار البلدان.

المطلب الأول: المؤسسات الانتخابية في الجزائر

لا يمكن الجزم بوجود هندسة انتخابية محايدة في الإطار الجزائري تهدف إلى تحسين التمثيل السياسي، بقدر ما يمكن الاستنتاج من خلال مسار الإصلاحات السياسية، أن منظومة الهندسة السياسية، والتي تندرج ضمنها الهندسة الانتخابية كانت تستهدف الحيلولة دون ظهور نتائج انتخابية غير متوقعة كما حدث في بداية التسعينيات خلال لفترة الديمقراطية الأولى ما بين 1989-1992. والتي أدت إلى بروز حزب إسلامي شعبي اكتسح الساحة الانتخابية وأدى إلى هزيمة حزب السلطة، واستقطاب سياسي وأيديولوجي حاد ما بين العلمانيين والإسلاميين، أدى إلى إسقاط التجربة الانتخابية، وإعادتها بعد ثلاثة سنوات، بالشروع في انتخابات رئاسية سنة 1995، ثم انتخابات برلمانية سنة 1997.

قامت الجزائر منذ الاستقلال بخوض مجموعة من الانتخابات، حيث بموجب الدساتير، هناك ثلاث انتخابات في الجزائر:

- 1- الانتخابات المحلية لانتخاب الممثلين في البلدية وفي المجلس الولائي،
- 2- الانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس الجمهورية
- 3- الانتخابات الوطنية التشريعية لانتخاب ممثلي الشعب في المجلس الشعبي الوطني،

وقد حدث الكثير من التعديلات بعد اعتماد الجزائر للديمقراطية منذ سنة 1989، فبموجب هذا الدستور، تم تعديل القوانين الانتخابية لتناسب مع التعددية، وتم اعتماد نظام انتخابي مشكل من دورتين، وهو الأسلوب المتبع في فرنسا والكثير من الدول الأفريقية، ولكن هذا النظام ذو النزعة الأغلبية، أفرز انتصارا ساحقا للجهة الإسلامية للإنقاذ في المجالس المحلية البلدية والولائية، وأفرز أغلبية كبيرة لها في انتخابات

سنة 1991، مما أدى إلى إيقاف المسار الانتخابي نتيجة للتخوف من هذا المفاجأة الانتخابية واتهامات السلطة والمعارضة العلمانية لهذا الحزب بتوظيف الشعبوية الدينية في انتصاراته واحتكاره لمؤسسات المسجد والبلديات في السيطرة على الانتخابات وتزويرها لصالحه.

وفي سنة 1995، تم انتخاب رئيس جديد للجزائر بعد فراغ شبه دستوري منذ 1992، تولى مسؤوليته المجلس الأعلى للدولة الذي يشرف عليه رئيس الجمهورية المعين ضمن هذا المجلس، وقد شغل الرئاسة في البداية محمد بوضياف وبعد اغتياله خلفه على الرئاسة علي كافي. قرر الرئيس المنتخب الجديد ليامين زروال إجراء تعديلات جذرية على دستور 1989، تم بموجبه إدخال تعديلات على المؤسسة الانتخابية، بإضافة مجلس الأمة غرفة ثانية عليا في البرلمان، يعين ثلثهم من قبل الرئيس والباقي يتم انتخابهم من قبل المنتخبين المحليين من المجالس الولائية والبلدية. وفي انتخابات سنة 1997، وهي أول انتخابات تشريعية مكتملة في عهد التعددية الحزبية للجزائر، أفرزت لأول مرة فوز حزب جديد تبنته السلطة تشكلت معظم قياداته من الإطارات الحزبية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، وقد شكل رئيس هذا الحزب: حزب التجمع الوطني الديمقراطي، لأول مرة منذ التعددية، حكومة ائتلافية مشكلة من ثلاثة أحزاب: حزب جبهة التحرير الوطني، حركة حماس.

ولكن نظرا لخلافات سياسية داخلية، استقال الرئيس زروال وتم الإعلان عن انتخابات رئاسية سنة 1999، تولى على إثرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم لمدة عشرين سنة، وفي عهده تم إجراء العديد من التعديلات في النظام الانتخابي، منها: إدخال شروط في تشكيل القوائم والمنتخبين، واشترطت ثلث القوائم من العنصر النسوي. ونظرا لعدة احتجاجات على العملية الانتخابية، تم تأسيس اللجنة الوطنية للانتخابات

مشكلة من القضاة ومن إداريين معينين. وعلى خلفية الاحتجاج على العهدة الخامسة سنة 2019، واندلاع الحراك، أعلنت الحكومة عن تعديلات جديدة في المؤسسة الانتخابية مست إدارة الانتخابات: بإعادة تسمية اللجنة الوطنية للانتخابات باللجنة الوطنية المستقلة، وتم تعيين رئيس لها ومجلس وطني وهيئات محلية ولائية وبلدية لها، ولها ميزانيتها الخاصة بتسيير الإدارة الانتخابية، بعد أن كانت الإدارة الانتخابية من مسؤولية الإدارة في البلدية والولاية وتحت الإشراف والإدارة المباشرة من قبل الولاية. ما يلاحظ على المؤسسات الانتخابية في الجزائر أنها تطورت وفق عاملين: جاءت مترافقة مع التعديلات الدستورية التي كان يفتح بها كل رئيس جديد والذي يعلن فيه عن تعديلات دستورية تعكس فلسفته وبرنامجه في الحكم، وجاءت هذه التعديلات المؤسسية من أجل إكساب المزيد من الشرعية والنزاهة الانتخابية بسبب الاتهامات المتصاعدة من قبل المعارضة الحزبية بتزوير الانتخابات وغياب نزاهة في إدارتها، خصوصا إدارة وتسيير الإحصاء الوطني للناخبين.

المطلب الثاني: العملية الانتخابية والفعل الانتخابي

لقد صاحب التعديلات المضافة على النظام الانتخابي والمؤسسات الانتخابية التي تديره وتضبط قواعده، عدة تغيرات في الفعل الانتخابي الجزائري، والتي تأثرت بتعديلات النظام الانتخابي، من اللافت أن هناك عدة مقالات وأبحاث تم إنجازها في الجزائر عرضت معطيات تفصيلية ومتعددة للنظام الانتخابي الجزائري، ولكن معظمها غابت عنه الرؤية التحليلية والنقدية والتي تهتم بالسلوك الانتخابي ومدلوله النظري والتفسيرات المحتملة له، ومعظمها وقفت عند التقارير الوصفية والمتمثلة في: وجود تغير في استراتيجيات التصويت لدى الناخب الجزائري، والذي أصبح يميل إلى التصويت لصالح الأشخاص على حساب البرامج. وأصبح الفعل الانتخابي فعلا يخضع للاعتبارات السوسيولوجية أكثر من كونه عملية متأثرة بالحوارات والنقاشات السياسية وبعيدا عن

كونه تقييما للسياسات العامة للحكومة وإمكانية معاقبتها انتخابيا. فمن الغريب أنه عقب الانتخابات التشريعية يتم التصويت على قوانين مالية غير شعبية، ودون أن يكون لذلك عواقب على سمعة المنتخبين في البرلمان.

من الملاحظ أيضا أن معظم التعديلات الانتخابية المهندسة والتي كانت ترمي إلى تحسين شرعية الانتخابات وضبط نتائجها، أدت إلى المزيد من المقاطعة الانتخابية وتراجع نسبة المشاركة الانتخابية فيها. وهو معطى لم تجد له تفسيرات قوية، فمن خلال المعطيات المتوفرة، يرجح تراجع المشاركة في الفعل الانتخابي وميله نحو الاغتراب السياسي والانتخابي بتزايد نسبة المقترعين بورقة بيضاء. لعدة عوامل منها:

- 1- محدودية تنوع الخيارات السياسية المعروضة في الانتخابات، لعدة أسباب منها القواعد التي فرضها قانون الانتخابات حول حظر بعض القوائم والمرشحين.
- 2- ملل الجمهور من الأحزاب والبدائل السياسية القائمة. وتراجع ثقته بالأحزاب والوعود الانتخابية التي منحت للناخبين من قبل الأحزاب وممثلها والتي لم تجد لها أي صدى بعد توليهم للمناصب الحكومية أو مزاوله مهامهم النيابية.
- 3- تراجع الانتخاب النضالي والملتزم، نتيجة الانشقاقات الحزبية التي عصفت بالكثير من الأحزاب السياسية والتي بدأت بظاهرة الحركات التصحيحية في حزب جبهة التحرير الوطني، ثم انتقلت هذه الظاهرة إلى بقية الأحزاب المعروفة في الساحة الحزبية أو التي حققت بعض النتائج الانتخابية المعتبرة، خصوصا الأحزاب الإسلامية مثل حركة حماس وحزب النهضة.
- 4- فقدان بعض الأحزاب والتيارات السياسية لمصداقيتها الأيديولوجية والسياسية، وتحولها إلى أحزاب لاقطة وأحزاب كارتل. وهي ظاهرة مست كل الأحزاب السياسية الجزائرية بدون استثناء، وهي بالأساس تعتبر ظاهرة منتشرة عبر العالم، لعدة

عوامل مؤسسية وسياسية وثقافية، وفي الجزائر أدت تشريعات تمويل الأحزاب والامتيازات القانونية للقيادات الحزبية في تعيين القوائم الحزبية الى تحولها إلى أجهزة انتخابية قريبة أكثر من السلطة وابتعدت تدريجيا عن شبكة العلاقات الاجتماعية والتطوعية مع فواعل المجتمع المدني، وأصبحت القيادات الحزبية تمارس الاحتكار السياسي للتمثيل والترشح الانتخابي.

5- ميل كثير من الفئات الاجتماعية الى الابتعاد عن الاهتمام السياسي وهو سلوك لا يعود بالضرورة الى سلوك مقاطعة انتخابية أو سلوك احتجاجي بقدر ما يدخل ضمن اللامبالاة السياسية.

6- تزايد نسبة السلوك الانتخابي الاحتجاجي الذي يتخذ عدة خيارات: المقاطعة الانتخابية الكاملة، و او التصويت بورقة بيضاء، وأحيانا التصويت لأحزاب صغيرة أو قوائم مستقلة.

7- ظهور الفعل الانتخابي الإبراهيمي: المرتبط بالتصويت لقوائم مستقلة أو حزبية مقابل الحصول على امتيازات مالية أو نفعية لاحقة، في إطار الحملات الانتخابية. رغم أن هذا النمط من الفعل الانتخابي يبق محدودا. وارتبط في بعض الأحداث المعزولة بسلوك الفساد السياسي وتزوير الانتخابات.

كل هذه المعطيات تثبت بان الفعل الانتخابي عبر العديد من المحطات الانتخابية، يتفاوت في استراتيجياته بين الانتخابات المحلية أو الوطنية، وميل المقاطعة الانتخابية الى أن تكون أكثر في الانتخابات الوطنية، لأنها لا تعكس اهتمام أكثر لبعض الناخبين مقارنة بالانتخابات المحلية التي تقوم على أساس استشارة بعض الولاءات والانتماءات المحلية. وقد بلورت الهندسة الانتخابية في المحصلة وشكلت نوعا من الفعل

الانتخابي لا يهدف الى تغيير قواعد توزيع السلطة ولا إحداث تغيير سياسي، بقدر ما هو فعل انتخابي مؤطر ضمن نتائج محسوبة سلفا من السلطة والحكومة.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسي ودورها في الانتخابات

تميل الكثير من استراتيجيات الهندسة الانتخابية في الكثير من الدول، كما يرى ريلي في كتاباته حول حالات الإصلاحات الانتخابية في جنوب شرق آسيا، وبابا نوريس في كتابها الأساسي حول الهندسة الانتخابية، على أنها تهدف الى تقوية مركز الأحزاب الوطنية القوية وإضعاف الأحزاب المتطرفة وذات النزعة الإقليمية الانفصالية، وبالتالي فهي استراتيجيات وسياسات تهدف الى تعزيز التكامل الوطني وتقوية المؤسسات التنفيذية والانتخابية وإضعاف أثر التجزئة الانتخابية العالية على استقرار الحكومات والمؤسسات السياسية. لكن ما حدث من إصلاحات في الجزائر، استهدف إضعاف الأحزاب السياسية القائمة، فمعظم الإصلاحات الانتخابية أعطت شجعت على الانقسام والانشقاق السياسي، وإنشاء القوائم المستقلة. ورغم أن القائمة الانتخابية والنظام النسبي، التي اعتمدته الجزائر منذ 1997، شجع على تقوية مركز النخب الحزبية القيادية في تعيين الممثلين المحليين والوطنيين، عن طريق تعيين المرشحين المرغوب في انتخابهم في الرتب الأولى وفي المقاعد الانتخابية المضمونة في القوائم. لكنها في المقابل أدت الى تغييرات عميقة في وظائف الأحزاب وبنيتها التنظيمية: حيث تحولت الأحزاب النضالية والأحزاب التقليدية التي تأسست سنة 1989، إلى أحزاب كارتل، لها ارتباط واعتماد كبير على التمويل الحكومي الناجم عن وجود ممثلين لها في مجلس النواب. وتحول الكثير من الأحزاب السياسية الى "دكاكين سياسية" تمارس الفساد الانتخابي: فهناك العديد من التقارير والأخبار عن بيع المناصب في صدارة القوائم لمن يدفع أكثر، وقد اعترفت الكثير من القيادات الحزبية بذلك، وأنه يدخل ضمن ضروريات تمويل النشاط الحزبي والحملات

الانتخابية للحزب. ولكنه في المقابل خلق طبقة انتخابية جديدة، ويعد مساسا بتكافؤ الفرص وإمكانية التمكين السياسي لكل المواطنين لدخول حلبة الترشح الانتخابي، كما يعد تعديا على مبدأ الاستحقاق النضالي ضمن صفوف الحزب والذي يتحدد بسنوات النضال والمسؤولية ضمن هيئات الحزب والمشاركة في نشاطاته والالتزام بشروط العضوية فيه.

3. التعبئة الانتخابية ومكانتها في الجزائر

تعني التعبئة الانتخابية عملية إقناع المواطنين بالمشاركة والتصويت في الانتخاب، وتعد الحملات الانتخابية أحد الأدوات الموسمية لها. وهي تتضمن نشاطات إعلامية وحزبية مركزا لتوعية المواطنين بالقضايا ذات الاهتمام السياسي العام، أو ما ينبغي التركيز عليه من هذه القضايا وكيف ينبغي حلها. وإقناع الناخبين بالانتخابات لصالح القائمة الحزبية النشطة. هناك محطات مهمة مرت بها التعبئة الانتخابية في الجزائر بعد عام أول عودة للمسار الانتخابي في الجزائر بعد إيقاف الانتخابات عام 1991، بانتخاب الرئيس ليامين زروال أول رئيس منتخب بعد أزمة المسار الانتخابي والذي دخلت الجزائر على إثره فيما عرف بالعشرية السوداء ومحاربة الإرهاب. ما يلاحظ في نشاط التعبئة الانتخابية أنها تحولت مع مرور الزمن وعبر المحطات الانتخابية منذ 1995، أنها تحولت بالتدريج ونتيجة لتزايد مقاطعة الانتخابات أو تراجع المشاركة الانتخابية إلى حملة أقناع للمواطنين للفعل الانتخابي بدل التشجيع على تنوع العروض الانتخابية وإقناع المواطنين بتوجهات سياسية وحزبية. وحتى القوائم الحزبية وقعت في هذا الفخ الانتخابي، والذي يعكس تراجع المقدرة على الأقناع والتسويق السياسي.

المطلب الأول: الإرث التاريخي وتقاليد التعبئة السياسية في الجزائر

حين تم الإعلان عن أول جمهورية جزائرية مستقلة سنة 1962 بعد فترة استعمارية طويلة الأمد، تبني النظام السياسي الخيار الاشتراكي، والذي قام بدسترة في دستور 1976، على أنه خيار سياسي وأيديولوجي لا رجعة عنه. فقد قامت التعبئة السياسية على أساس مركزي وتبنت فلسفة القيادة المركزية للأحزاب اليسارية والشيوعية في ذلك العصر.

لم تقتصر التعبئة السياسية في الجزائر في العهد الاشتراكي على التعبئة الانتخابية، بل كان لها دور في التنشئة السياسية المكثفة والموجهة لعموم المواطنين والمناضلين في الحزب الواحد في تلك الفترة، والتي تتعلق بتطبيق أهداف الاشتراكية في الجزائر والعديد من مخططاتها التي استهدفت محاولات أحداث توزيع في ملكية الأراضي وإنشاء قرى فلاحية، وإنشاء قاعدة صناعية في المدن الكبرى، وتأمين المحروقات.

المطلب الثاني: تطور الحملات الانتخابية في الجزائر

أحدث التغير المفاجئ لفتح التعددية الحزبية في الجزائر سنة 1989، نوعا من الحماس والطفرة السياسية، حيث خرجت كل اتجاهات المعارضة السرية التي كانت تعاني من التضييق منذ سنة 1963، واتجهت الى بناء سرديات حول نضالها السياسي وتضحياتها، وعيوب العهد البائد الاشتراكي وسيئاته.

هذا الحماس السياسي أثار انتباه الكثير من الجمهور، وتحولت التعبئة السياسية الى نشاط مكثف ودوري للأحزاب السياسية الناشئة، والتي حاولت أن تبرز أيديولوجياتها السياسية وبديلها الجاهز من أجل تسلم السلطة، ولكن في المقابل تزايد الصراع السياسي ذو الطابع الأيديولوجي، وحمل عدة تهديدات وبالاتهام بالخيانة

المتبادلة. فقد برزت عدة مظاهرات احتجاجية شبه صدامية ليس ضد السلطة، بل تتوجه ضد الطرف والخصم السياسي الأيديولوجي، والذي قام ضمن استقطاب سياسي حاد بين الإسلاميين الذين تصدرتهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والاتجاه العلماني والذي تشكل من عدة أحزاب كانت تنادي الاشتراكية مثل جبهة القوى الاشتراكية، وحزب الطليعة الاشتراكي، أو أحزاب منشقة عنه تبنت خطابا ليبراليا جديدا مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD. وفي هذه الفترة ومن أجل الحيلولة دون انهيار حزب السلطة بعد هزيمته الانتخابية المفاجئة في الانتخابات المحلية عام 1990، فقد حلت قيادة جديدة له، تتسم بالاعتدال ومحاولة اخذ موقف وسط تجاه النقاشات السياسية المستقطبة بين الإسلاميين وخصومهم. وهذا لم يمنع أيضا من نشوب استقطاب سياسي داخل صف الإسلاميين، بين أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي رأت نفسها بأنها الممثل الوحيد لكل الإسلاميين، وبين الأحزاب الإسلامية الأخرى ذات الاتجاه الإخواني مثل حزب حماس وحزب النهضة.

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحملات الانتخابية

خلال فترة تمتد لأكثر من ثلاثين سنة، لا بد أن وظيفة الأحزاب السياسية وبنيتها التنظيمية تغيرت، بفعل عوامل متعددة، معظمها له علاقة بوظيفتها الانتخابية ودورها ضمن المؤسسات السياسية التمثيلية المحلية والوطنية. لقد تطورت الأحزاب السياسية من عصر نشأتها الرسمية منذ الاعتراف بالتعددية الحزبية في دستور 1989، إلى وقتنا الراهن: 2023. لقد تحولت الكثير من الأحزاب الكبرى بفعل عوامل النظام الانتخابي واعتبارات البحث عن التوسع الانتخابي من صيغة الأحزاب الجماهيرية بمفهوم موريس ديفرجي إلى أحزاب الكارتل أو أحزاب الاحتكارية، فقد منح النظام الانتخابي القائم

على النسبية والقائمة المفتوحة، إضافة الى التسهيلات الإجرائية للقوائم الحزبية، للقيادات الحزبية الوطنية والجهوية أن تبسط سيطرتها الحزبية وتتحول الى أوليغارشية حزبية احتكارية شبه متخصصة في إدارة المواسم الانتخابية. وكان هذا على حساب وظيفة التنشئة السياسية من خلال توعية المناضلين وتأطير بعض النشاطات الجمعوية التي كانت تقوم بها بعض الأحزاب السياسية أثناء النشأة الأولى لها ما بين 1989-1992، والتي عرفت بالحماس النضالي لكثير من الأحزاب السياسية.

ساهمت التعديلات الدستورية والتعديلات على قانون الأحزاب والجمعيات في نزع بعض الموارد المهمة من بعض الأحزاب، حين منع دستور 1996، قيام الأحزاب على أساس جهوري وديني، مما أجبر السلطات بعض الأحزاب على تغيير شعارها واسمها، فنزعت بعض الأحزاب الإسلامية صفة الإسلامية من تسميتها، فتحولت حركة حماس الى حماس. وحركة النهضة الإسلامية الى حركة النهضة فقط.

ما يلاحظ على تطور الأحزاب السياسية عبر المحطات الانتخابية منذ 1992، أنها أخذت تنفصل على قاعدتها النضالية وعن الجمعيات المرتبطة بها. باستثناء الأحزاب الإسلامية مثل حركة حماس التي تمكنت من الحفاظ على بنية تنظيمية وشبكة علاقات مع العديد من الجمعيات الثقافية والخيرية التي أسستها، مثل جمعية الإرشاد والإصلاح الخيرية، وجمعية المعالي وبعض التنظيمات الطلابية المقربة منها مثل الاتحاد الطلابي الحر، الذي يوفر إطارا للتنشئة السياسية للكوادر المستقبلية له، وجمعية شباب حماس. وهو وضع يمتنع بها حزب جبهة التحرير الوطني الذي ترتبط به شبكات تنشئة سياسية موروثه منذ عهد الحزب الواحد، والمتمثلة في المنظمات الجماهيرية الخمس، والتي لا زال بعضها مستمرا وقويا مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

لا توجد إحصائيات دقيقة وموثوقة حول نسبة عدد المناضلين في الأحزاب، فمعظم المعطيات الخاصة بذلك، متضاربة وغير مستقرة، وتعكس تدهورا في النشاط الحزبي ذو الطابع الملتزم، وتحولت الأحزاب السياسية الكبرى منها إلى آلات انتخابية وكارتل تحتكره شبكات من العلاقات المصلحية التي تستمد قوتها ومواردها من القيادات العليا في الحزب، ونظرا لحاجة القيادات الحزبية لها على المستوى المحلي. إن العلاقات الزبونية اخترقت العديد من الأحزاب السياسية تنظيمات يغلب عليها الهيكل غير الرسمي. هذه الدراسة قامت بإحصاء وضعية العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر من حيث نشاطها الإعلامي المنتظم، وقيادتها السياسية، وجدت أن معظم الأحزاب السياسية مختفية تقريبا من المشهد الإعلامي بما فيها بعض الأحزاب الكبرى، ولا تمتلك موقعا رسميا على الأقل. باستثناء بعض الأحزاب التي لها تنظيم صارم مثل حركة حماس وجهة المستقبل.

4. هندسة الانتخابات وهندسة التعبئة الانتخابية في الجزائر

تعكس التشريعات الانتخابية التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، مشكلة مزمنة تتعلق بالتعامل مع مشكلة المشاركة الشعبية في الانتخابات وكيفية السيطرة على مخرجات العملية الانتخابية، والتي ينبغي ألا تتحول إلى انقلاب انتخابي مفاجئ وشعبوي كما حدث في تجربة 1990، مع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تم حظرها، بسبب تهمة متعددة على رأسها التحريض على العنف والإرهاب.

مأسسة الانتخابات ومأسسة شروط قيام الديمقراطية

ترى بعض الدراسات ومن منطلق التحديد المؤسسي البنائي أن شروط قيام الديمقراطية لا يتبع مسارا خطيا بالضرورة، بل هو في الحقيقة خط حلزوني متعرج، وهو ما تحاول أن تثبته دراسات ريس وسيكينك حول التطور نحو الديمقراطية والقيود

الذاتية والخارجية التي تتشكل حول الأنظمة التسلطية لتتحول إلى أنظمة أكثر مرونة وأكثر تقبلاً لقواعد الديمقراطية،¹ ومن بينها مؤسسة الانتخابات وتحولها إلى مصدر للشرعية السياسية، ولكن الدراسات اللاحقة انتقدت هذا التفاؤل المفرط، ورات بأن ما يحدث داخل الأنظمة التسلطية أو الأنوقراطية هو نوع من المقاومة والمرونة والتكيف مع ضغوط البيئة الدولية، لتصبح الانتخابات أداة من أدوات إعادة الانتشار والسيطرة وإضعاف المعارضة كما يؤكد على ذلك العديد من منظري التسلطية الجديدة²، كما يرى شوارتز أنه من الصعب أن تتبع الجزائر مثل هذا المسار في الاستجابة للضغوط الخارجية من أجل قيام الديمقراطية³. ومع ذلك فإن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر عبر الحكومات الجزائرية منذ نهاية التسعينيات يمكن أن تندرج ضمن هذا النموذج الحلزوني بطريقة جزئية، من خلال سعي الجزائر إلى تطوير نظام انتخابي تمثيلي يشمل تحسين تمثيل الشباب والنساء. ويعيد النظر في بعض العقبات التي تحول دون ترشحهم.

¹ Thomas Risse and Kathryn Sikkink, 'The Socialization of International Human Rights Norms into Domestic Practices: Introduction', in **The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change**, ed. Thomas Risse-Kappen, Steve C. Ropp, and Kathryn Sikkink, Cambridge Studies in International Relations 66 (New York: Cambridge University Press, 1999), 1–38.

² Paul Brooker, **Non-Democratic Regimes**, Third edition, Comparative Government and Politics (Houndmills, Basingstoke, Hampshire ; New York, NY : \$b Palgrave Macmillan, 2014); Valerie Bunce, MICHAEL McFAUL, and Kathryn Stoner-Weiss, 'Democracy and Authoritarianism in the Postcommunist World', n.d., 361; Jennifer Gandhi, 'Elections and Political Regimes', *Government and Opposition* 50, no. 3 (2015): 446–68; Andreas Schedler, 'The Logic of Electoral Authoritarianism', *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* 1, no. 6 (2006); Andreas Schedler, 'Transitions from Electoral Authoritarianism', 2010.

³ Rolf Schwarz, 'Human Rights Discourse and Practice as Crisis Management: Insights from the Algerian Case', *The Journal of North African Studies* 7, no. 2 (June 2002): 57–85, <https://doi.org/10.1080/13629380208718466>.

كما استجابت السلطات الحكومية للضغوطات المحلية والدولية في تحويل السلطة الوطنية للانتخابات الى سلطة مدسرة ولها مهام واضحة لمحاولة ضمان حياد الإدارة الانتخابية، والذي كان موضع شك وجدال لدى المعارضة الحزبية، والتي أقرت بوجود انتهاكات وتزوير انتخابي في بعض الانتخابات، وقد اعترفت الكثير من الجهات المسؤولة أن الانتخابات الأولى في سنة 1997، والتي أفرزت انتصار حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وانتخابات 1999 الرئاسية، والتي أفرزت انتصار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وانسحاب المنافسين له من المشهد الانتخابي، أنها انتخابات وقعت بها مستويات كبيرة من التزوير بناء على التعليمات التي وجهتها وزارة الداخلية للولاء ولأعوانها في الإدارة المحلية.

تحول الأحزاب الى أحزاب كارتل احتكارية

إن التغير الذي تعرفه الأحزاب السياسية واختفاء الإشكال التنظيمية التقليدية التي نشأت عليها، مثل أحزاب الجماهير على الخصوص تعد ظاهرة عالمية كما يرى الكثير من المنظرين المتخصصين في مجال الأحزاب السياسية، فكيرشهيمر هو من الأوائل الذين انتهوا الى بداية ظهور جيل جديد من الأحزاب السياسية يختلف عن الأحزاب التي كانت مألوفة ببرنامجه الانتخابي وخطها الأيديولوجي الواضح، وأمام ظهور تنظيمات حزبية غامضة الأيديولوجية تركز على استقطاب أكبر عدد من الناخبين سماها الأحزاب اللاقطة، لكن التطور التنظيمي والإعلامي والاجتماعي شهد أيضا تطورا في سلوك الناخبين وتحول اهتمامهم السياسي من المشاركة الرسمية الى أشكال احتجاجية من المشاركة غير الرسمية، وتراجع شعبية الأحزاب السياسية وسمعتها الاجتماعية، وهي ظاهرة شبه عالمية، مهدت لظهور أحزاب تتسم بالبيروقراطية والتخصص الوظيفي

واحتكارها لوظيفة التمثيل الانتخابي والحزبي مع انفصالها تدريجيا عن المجتمع المدني، سماها كاتز بالأحزاب الكارتل،⁴

لا تعد الجزائر استثناء من هذا التحول العالمي في وظيفة وأبنية الأحزاب السياسية، وتراجع التأييد الشعبي والانضمام لنشاطاتها بصفة دورية، وتحولها إلى منظمات موسمية لتنشيط الحملات الانتخابية. وهناك معطيات محلية أدت إلى إضعاف الأحزاب السياسية من الناحية التنظيمية بفعل تغير طبيعة الفعل الانتخابي الذي أصبح يتجه نحو تأييد الشخصيات الشعبية أكثر من الشخصيات الحزبية، وأصبحت فرص الترشح داخل الأحزاب غير متاحة وفق الاستحقاق النضالي داخل الحزب بقدر ما يتعلق بتوفر معايير تتعلق بالشعبية والانتماء الاجتماعي وتوفر المترشح على موارد مادية وشبكة علاقات اجتماعية يستفيد منها الحزب السياسي حين يقوم بإعداد قوائم الانتخابية، من أجل الحصول على مزيد من الدعم الانتخابي واستمالة بعض الفئات الاجتماعية.

يمكن أن تستنتج ذلك من خلال تراجع التصويت للانتخابات على المستوى المحلي وعلى مستوى البرلمان وتزايد مؤشر التجزئة الانتخابية، وتزايد التصويت للقوائم الحرة، حيث شهدت الانتخابات الأخيرة عام 2021، تصدر المصوتين بالبطاقة البيضاء اللاغية لأكثر عدد من المصوتين، واحتلال القوائم المستقلة للترتبة الأولى بعد الحزب الأول

⁴ Paul Bacot, *Chapitre 2 - Les partis cartellisés selon Katz et Mair* (Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), 2010); Richard S. Katz and Peter Mair, 'Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party', *Party Politics* 1, no. 1 (January 1995): 5-28; Richard S. Katz and Peter Mair, *Democracy and the Cartelization of Political Parties*, First edition, Comparative Politics (Oxford : [Colchester, United Kingdom]: Oxford University Press; ECPR, 2018).

الفائز، وهو حزب جبهة التحرير الوطني، ولكن بحصوله على مقاعد أقل من السابق وبنسبة من المصوتين أقل.

تزامن مع تحول الأحزاب السياسية الى أحزاب احتكارية، ضعفها التنظيمي والجماهيري، وهو ثمن دفعته الأحزاب التي كانت تتمتع بقاعدة نضالية وانتخابية واسعة في بداية الانفتاح الديمقراطي في الجزائر. وهذا انعكس على قدراتها التنظيمية والتواصلية والإعلامية، وتعرضت للانقسامات الداخلية أدت الى ظهور أحزاب جديدة منشقة عنها وإلى الإطاحة بزعامتها بطريقة غير مؤسسية وهذا أدى الى اختفائها من المشهد الانتخابي أو تراجع حجمها في الانتخابات، وارتبط بذلك أيضا زيادة مظهر التطاير الانتخابي بتحول الناخبين بطريقة مفاجئة للتصويت على أحزاب سياسية ثم التراجع عنها، لصالح القوائم الحزبية وتمثل الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2021 مثالا لذلك، بحصول القوائم المستقلة على الرتبة الثانية في نسب الفوز بعد حزب جبهة التحرير الوطني FLN.

وكثير من الأحزاب في الجزائر كما تعرضه معطيات الدراسة، أصبحت مجرد اسم على أوراق إدارية، ولا وجود لها في الواقع الفعلي ولا الاتصالي، وحتى بعض الأحزاب التقليدية أصبحت لا تمتلك شبكة إعلامية ولا استراتيجية إعلامية، واخترقها شبكة من العلاقات الزبونية على حساب الكفاءة التنظيمية والحزبية المتخصصة.

قيام الحكومات على أساس ائتلافي ومن دون قاعدة انتخابية واضحة

يرى كثير من علماء السياسة أن سبب ضعف الأحزاب السياسية من الناحية الشعبية والانتخابية، هو صعوبة التزامها بوعودها الانتخابية نتيجة دخولها في صفقات سياسية أثناء الائتلافات الحكومية والتي تضطر فيها الأحزاب الى التخلي عن كثير من وعودها الانتخابية والبرامج التي تعلن عنها، نتيجة التنازلات السياسية، وصعوبة تطبيق البرامج الحكومية في الميدان، مما يعني في كثير من الأحيان أن كثير من الأحزاب السياسية

حين تدخل في ائتلاف حكومي تكسب بعض المناصب الحكومية وتحصل على جزء من السلطة مقابل فقدانها لقواعدها الانتخابية مما ينعكس في فشلها الانتخابي لاحقا.

وهذا ما حدث فعلا مع الأحزاب الإسلامية التي شاركت في الائتلافات الحكومية التي قامت منذ 1997، والأمر نفسه مع الأحزاب الأخرى مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD وبعض الأحزاب التي ظهرت وسرعان ما اختفت بسرعة من الناحية الانتخابية نتيجة تعقيدات المسؤولية الحكومية والشعبية. كما أن صلاحيات الحكومة ضمن الطابع شبه الرئاسي أو الرئاسوي للنظام السياسي، جعل الحكومات مجرد امتداد لسلطات الرئيس التنفيذية الحقيقية، وهذا حول الائتلاف الرئاسي الذي قام في عهد بوتفليقة إلى أن تتحول أحزابه إلى حملة موسعة لصالح الرئيس وتنادي بتطبيق برنامج الرئيس بدل برنامجها، مما يعني أن الهوية البرنامجية والسياسية لهذه الأحزاب تم امتصاصها داخل الحكومة والسلطة. وهذا التناقض القائم بين المشاركة في الحكومة وعدم امتلاك سلطات فعلية في الوزارة جعل الزعيم الراحل لحزب حمس ينتبه إلى هذه النقطة ليبرر بهذا وضعية الحزب بأنه: يشارك في الحكومة ولا يشارك في الحكم.

5. النتائج المترتبة على الفعل الانتخابي والجودة الديمقراطية.

هناك عدة نتائج ترتبت على الهندسة الانتخابية في الجزائر والتغيير في استراتيجيات التعبئة الانتخابية والتي لم تسجل تغيرات جوهرية.

على مستوى النظام السياسي: من الأنوقراطية المغلقة إلى الأنوقراطية المفتوحة

تمكنت الحكومات الجزائرية عبر عقود من الزمن امتد لحوالي ثلاثين سنة، من رسم سياسات انتخابية، أدت إلى المزيد من السيطرة على الجسم الانتخابي والتحكم أكثر في مخرجات النظام الانتخابي، الذي أعاد تأهيل حزب جبهة التحرير الوطني وحوله من

حزب السلطة في عهد الحزب الواحد، إلى الحزب المهيمن في المشهد الانتخابي، والذي تمكن من تصدر الفوز الانتخابي منذ عدة فترات انتخابية، رغم تناقص التصويت له في الانتخابات الأخيرة، إلا أن تراجعته في الحصول على حصص من المقاعد الانتخابية على المستوى المحلي والوطني، قابله تزايد مؤشرات التجزئة داخل المؤسسات الانتخابية وتحول النظام الحزبي إلى نظام مجزأ مستقطب نحو الوسط، الذي يمثلته حزب السلطة والذي يتحالف ويشكل تحالفات حكومية مستقرة مع كل من حزب التجمع الوطني الديمقراطي وبعض الأحزاب الأخرى لا سيما حزب حمس الإسلامي وبعض الأحزاب الأخرى المنشقة عن بعض أحزاب المعارضة مثل حزب تاج وحزب القوى الديمقراطية. وهذه المؤسسة الانتخابية ترتب عليها أن تلتزم السلطات والحكومات بتخفيض مستويات العنف ضد المعارضة السياسية، وأن تسمح بنشاط الأحزاب السياسية، مما سمح بتحولها من نظام الأنوقراطية المغلقة التسلطي إلى نظام أنوقراطي منفتح نسبياً، لكنه لا يزال يضع قيوداً على إنشاء واعتماد أحزاب جديدة ويحول دون الاعتراف بالأحزاب التي يمكن أن تشكل شعبية واسعة ومفاجئة.

فقدان النظام الانتخابي والفعل الانتخابي لمفعوله السياسي

تراجعت نسب المشاركة الانتخابية مع كل محطة انتخابية، في الجزائر، وسجل الاستفتاء على الدستور ونسبة التصويت في انتخابات رئاسة الجمهورية أدنى النسب المسجلة منذ عقود. وتمثل البيانات التالية، تراجع مستمر في نسبة التصويت على الانتخابات، عبر عقود من الزمن ومنذ فترة الاستقلال. فنسب المشاركة تميل أكثر إلى الاستفتاءات الشعبية والتي من المعتاد أنها شكلت قضايا مصيرية تهم الشعب الجزائري، فأعلى نسبة من المشاركة الشعبية منذ تاريخ الجزائر وفي كل الاستفتاءات والانتخابات هي نسبة المشاركة الشعبية للجزائريين على استقلال الجزائر سنة 1962.

يمكن المقارنة بين نسب التصويت في الانتخابات كانت جد مرتفعة في عهد الحزب الواحد، مقارنة بتراجعها المستمر وبوتيرة أكبر في عهد التعددية، وهذا يعود لعدة أسباب: منها:

- 1- الإلزامية في السلوك الانتخابي في عهد الحزب الواحد،
- 2- وجود تعبئة حكومية مكثفة والتي كانت لا تقتصر على المناسبات الانتخابية، بل كانت جزءا من عمل جهاز الحزب باعتباره جهازا للتنشئة الأيديولوجية ومدرسة لتكوين المناضلين،

عكس فترة التعددية الحزبية والتي شهدت تراجعا مستمرا في نسبة المشاركة وحتى في نسب الفوز بالانتخابات، وهذا يرجع إلى عدة عوامل: منها تطور مسألة النزاهة في إدارة العملية الانتخابية والتي كانت محل انتقادات من المنظمات الدولية وحتى من قوى المعارضة، خصوصا انتخابات 1997 البرلمانية وانتخابات 1999 الرئاسية. والتي شهدت اتهامات بالتزوير على نطاق واسع. وتعكس أيضا تزايد الاغتراب السياسي لدى الأجيال الشابة والتي لم تعد تهتم بالانتخابات ولا بالانتماء إلى الأحزاب السياسية، وفضلت بدلا من ذلك ممارسة أنواع غير رسمية من المشاركة السياسية، بعضها يتمثل في المقاطعة الانتخابية أو ممارسة الاحتجاج كما حدث في الحراك سنة 2019.

تطورات بطيئة في مؤشرات الجودة الديمقراطية

تعكس المعطيات الخاصة بمؤشرات الديمقراطية وجودتها في الحالة الجزائرية عن تقدم بطيء في التحسن في مؤشرات، خصوصا مؤشر المشاركة في الانتخابات ومؤشرات الحرية ومؤشرات الشرعية السياسية. فقد استجابت الجزائر لضغوط المؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية، وأنشأت عدة تشريعات ومؤسسات لترقية حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وقامت بتعديلات دستورية زادت من عدد الحقوق

وضماعاتها، ولكنها في المقابل لا زالت بطيئة في الحسم في ملفات حرية الصحافة والإعلام وحرية اعتماد الأحزاب السياسية وإخراج ذلك من وصاية الجهاز التنفيذي عن طريق وزارة الداخلية التابعة للحكومة، ولا زالت بعيدة عن مؤشرات استقلالية المؤسسات القضائية كما ترى العديد من التقارير الدولية. كما يرجع التباطؤ الكبير في تطور مؤشرات الديمقراطية وتراجع بعد سنة 2019 إلى تزايد الأزمة الاقتصادية، وأزمة كوفيد، وتراجع الحكومة عن التزاماتها تجاه الحراك والسعي للقضاء عليه ميدانيا. فالأزمة الاقتصادية في الجزائر والتي تعاني منها منذ عقود ترجع إلى الطابع الكوربوراتي الريعي للدولة والذي يمنح انفتاحا مقيدا ومحدودا للتجارة الخارجية وللنشاط الاقتصادي غير الحكومي، مما ينعكس في سياسات قمعية متزايدة في حالة العجز والقصور في السياسات التوزيعية. أما أزمة كورونا لسنة 2020 و2021، فكانت سنة عالمية استثنائية لتنامي النظم التسلطية في العالم وتراجع ملموس لمؤشرات الديمقراطية عالميا. فقد أعطى نموذج الصين التسلطي إغراء بانتهاجه وان النظم التسلطية يمكن أن تكون أكثر فعالية من النظم الديمقراطية من خلال تحكمه الفائق في إدارة أزمة كورونا وتراجع نسب الإصابات به مقارنة بالإصابات الكبيرة في الولايات المتحدة ودول أوروبا، في الجزائر سمحت أزمة كورونا للحكومة بتصفية الحراك واعتقال النشطاء فيه، وتمرير المرحلة الانتقالية الدستورية بنجاح.

6. خاتمة

تمثل الجودة الانتخابية والديمقراطية أحد المخرجات التي يمكن بها تقييم العملية الانتخابية، والهندسة الانتخابية التي يكون في المعتاد أحد أهدافها تحسين التمثيل الانتخابي والتصدي لعيوب تطبيقات القواعد الانتخابية والتي تؤدي إلى بعض الاختلالات غير المرغوبة مثل تزايد التجزئة الحزبية وصعوبة تشكيل الأحزاب الائتلافية. ولكن في الحالة الجزائرية يمكن التركيز على النتائج التالية:

— تمثل الهندسة الانتخابية أسلوب تمارسه النظم السياسية من أجل التحكم بمخرجات العملية الانتخابية وتعديل النظام الحزبي،

- أدت الهندسة الانتخابية في الجزائر الى إعادة ضبط العملية الانتخابية والتحكم في مخرجاتها، ولكنها في المقابل لم تنجح في رفع نسب المشاركة الانتخابية،

وبعض الدراسات المتخصصة في الانتخابات ضمن السياق التسلطي ترجح بان تخفيض نسب المشاركة تمثل أحد استراتيجيات الحكومات التسلطية لإضعاف أحزاب المعارضة والحصول على فوز مريح يتم فيه إقصاء الناخبين غير المؤيدين للحزب الحاكم، والتسبب في تشتيت أصوات المعارضة، واستعمال الهزيمة الانتخابية للمعارضة في بعث نوع من اليأس الذي يتنامى مع كل محطة انتخابية ويؤدي الى تناقص التصويت على المعارضة وتزايد حظوظ الأحزاب الموالية للسلطة في الحصول على نسب فوز انتخابي مريح، وهذا يؤثر بطريقة مباشرة على تراجع وبطء التطور في الجودة الديمقراطية. فقد حالت هذه الهندسة الانتخابية دون قيام أي فرصة للتداول على السلطة وإمكانية فوز حزب معارض من غير جبهة التحرير الوطني، والذي عاد تأهيلها وأصبحت تتمتع بقاعدة انتخابية متنوعة من الفئات بحيث لا ينافسها في هذه الميزة أي حزب من الأحزاب القائمة.

- هذه المخرجات تثبت بان الجزائر انتقلت من نمط النظم التسلطية التقليدية التي كانت سائدة قبل الثمانينيات في العالم إلى نوع من النظام الأنوقراطي المنفتح،

وأنه لا يتعلق بكونه مجرد تسلطية انتخابية authoritarianism electoral كما يرى المنظرون لتحولات ما يسمى بالتسلطيات الجديدة⁵، فالطابع الانتقالي للتحولات السياسية في الجزائر لا تقتصر على الهندسة الانتخابية، بل رافقتها مجموعة من

⁵ Schedler, 'Transitions from Electoral Authoritarianism', 2-3.

الإصلاحات أو التغييرات في منظومة التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان وممارسة الحريات المدنية بشكل متدرج وبطيء.

7. قائمة المراجع

- Bacot, Paul. Chapitre 2 - Les partis cartellisés selon Katz et Mair. Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), 2010.
- Brooker, Paul. Non-Democratic Regimes. Third edition. Comparative Government and Politics. Houndmills, Basingstoke, Hampshire; New York, NY: Palgrave Macmillan, 2014.
- Bunce, Valerie, MICHAEL McFAUL, and Kathryn Stoner-Weiss. 'Democracy and Authoritarianism in the Postcommunist World', n.d., 361.
- Gandhi, Jennifer. 'Elections and Political Regimes'. Government and Opposition 50, no. 3 (2015): 446–68.
- Katz, Richard S., and Peter Mair. 'Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party'. Party Politics 1, no. 1 (January 1995): 5–28.
- ———. Democracy and the Cartelization of Political Parties. First edition. Comparative Politics. Oxford: [Colchester, United Kingdom]: Oxford University Press; ECPR, 2018.
- Risse, Thomas, and Kathryn Sikkink. 'The Socialization of International Human Rights Norms into Domestic Practices: Introduction'. In The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change, edited by Thomas Risse-Kappen, Steve C. Ropp, and Kathryn Sikkink, 1–38. Cambridge Studies in International Relations 66. New York: Cambridge University Press, 1999.
- Schedler, Andreas. 'The Logic of Electoral Authoritarianism'. Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition 1, no. 6 (2006).
- ———. 'Transitions from Electoral Authoritarianism', 2010.

– Schwarz, Rolf. 'Human Rights Discourse and Practice as Crisis Management: Insights from the Algerian Case'. The Journal of North African Studies 7, no. 2 (June 2002): 57–85. <https://doi.org/10.1080/13629380208718466>.

8. الملاحق

جدول 1 الانتخابات التشريعية الوطنية في الجزائر ونسبة التصويت فيها 1962-2021⁶

سنة الانتخاب	الحزب الفائز	نسبة الفوز	نسبة التصويت
1962	جبهة التحرير الوطني	99.65	83.79
1964	جبهة التحرير الوطني	87	84.99
1977	جبهة التحرير الوطني	75.84	75.84
1982	جبهة التحرير الوطني	67.34	67.34
1987	جبهة التحرير الوطني	87.48	87.48
1991	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	47.27	59
1997	التجمع الوطني الديمقراطي	33.66	65.60
2002	جبهة التحرير الوطني	35.28	46.17
2007	جبهة التحرير الوطني	22.98	35.00
2012	جبهة التحرير الوطني	17.35	43.14
2017	جبهة التحرير الوطني	25.99	35.38
2021	جبهة التحرير الوطني	6.24	22.99

⁶ المعطيات مستخرجة من عدة مصادر

جدول 2 الانتخابات الرئاسية ونسب الفوز فيها 1963-2019⁷

سنة الانتخاب	الرئيس الفائز	نسبة الفوز	نسبة التصويت
1963	أحمد بن بلة	99.61	88.90
1976	هواري بومدين	99.46	97.07
1979	الشاذلي بن جديد	99.37	98.99
1984	الشاذلي بن جديد	99.42	96.28
1988	الشاذلي بن جديد	93.26	89.08
1995	اليامين زروال	61.01	74.95
1999	عبد العزيز بوتفليقة	73.76	60.91
2004	عبد العزيز بوتفليقة	84.99	58.07
2009	عبد العزيز بوتفليقة	90.23	74.56
2019	عبد المجيد تبون	58.13	39.88

⁷ المعطيات مستخرجة من مصادر متعددة

جدول 3: الاستفتاءات الشعبية في الجزائر 1962-2020.⁸

سنة الاستفتاء	موضوع الاستفتاء	نسبة التصويت على النتيجة	نسبة التصويت العامة
1962	الاستفتاء على الاستقلال الوطني	99.72	91.87
1976	الميثاق الوطني	98.4	91.8
1986	الميثاق الوطني	98.3	95.9
1999	الاستفتاء على الوثام المدني CCL	98.63	85.03
2005	المصالحة الوطنية الجزائرية ANR	97.36	79.76
2020	الاستفتاء على الدستور الجزائري ACR	66.8	23.14

⁸ الجدول تم تصميمه من مصادر متعددة.